العراق ومنطقة الخليج(*)

أ.د حميد شهاب احمد

أستاذ العلاقات الدولية/ كلية العلوم السياسية/ جامعة بغداد

أهمية الإقليم :

قبل الدخول في جوهر الموضوع، لابد من التعريف وبإختصار بجغرافية المنطقة وأهميتها . يتألف النظام الإقليمي الخليجي بصفة أساسية في ثمانية دول هي الواقعة علي سواحل الخليج العربي وهي: إيران، العراق، العربية السعودية، الكويت، البحرين، قطر، الأمارات المتحدة، وعمان [1] . والملاحظ أن هناك بعض التحفظات حول عضوية إيران والعراق في هذا النظام، وترجع هذه التحفظات إلي إعتبارين أساسيين:

أولهما : إنخفاض التجانس بين كل من إيران والعراق مع الدول الست.

ثانيهما : ضآلة إطلالة العراق علي شواطئ الخليج[2] .

ويبدو أن كلا المعيارين لا يمكنه الصمود أمام النقد، إذ أن التجانس ليس المعيار الأساسي في تحديد أي نظام إقليمي، بل أن التعامل هو المعيار الأهم في تحديد هذه المسألة، وإذا ما تم أخذ التفاعل كمعيار لتحديد وتعريف حدود النظام الأقليمي الخليجي، نجد أن إيران والعراق في مقدمة الدول ذات الوزن والأعتبار داخل هذا النظام. أما ضآلة الساحل العراقي علي الخليج فهي ليست مبررا كافيا لأبعاد العراق عن عضوية النظام الأقليمي الخليجي[3] . وترجع أهمية الخليج العربي إلي الأهمية الأستراتيجية التي تتمتع بها هذه المنطقة، لما لها من مميزات جيوبوليتكية وإقتصادية وبشرية وسياسية. وما ُمنا في بداية الموضوع ، فسنعرج علي الميزة الجيوبوليتكية، ثم نتناول المميزات الأخرى فيما بعد، فمن هذه الناحية يعتبر الخليج العربي إحدى ذراعي المحيط الهندي الممتدين في اليابسة، وكأنه يسعى للإتصال بالبحر الأبيض المتوسط، وتبقى أعلي نقطة منه والمتمثلة بالشرق إلي بيروت التي تقع علي البحر الأبيض المتوسط ما يقارب (1200) كم[4]. ويعتبر الخليج العربي أحد بحار المحيط الهندي الذي يمتد في مضيق هرمز في الجنوب الشرقي عند خط 26 شمالا، وخط طول 56درجة شرقاً إلي الشط العربي في الشمال الغربي عند خط عرض 30 درجة شمالا، وخط طول 48درجة شرقاً ، وتمتد مياهه في مضيق هرمز الحيوي إلي شط العرب إلي حوالي 615 ميلا، وعمقه لا يتجاوز 40 مترا، وتوجد أعمق أجزائه كلما إتجهنا نحو مدخله عند التقائه بخليج عمان ويبلغ طول الساحل العربي 1800 كم تقريبا، أما الساحل الإيراني فيبلغ 1200 كم[5].وتطل علي ساحل الخليج الغربي سبعة أقطار عربية هي: العراق، الكويت، السعودية،

(*) **قدمت هذه الدراسة إلى المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية في القاهرة بتاريخ 2008/7/30.**

الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، وعمان.أما الساحل الشرقي فتطل عليه جمهورية إيران الإسلامية، ويتصل الخليج العربي بالمحيط الهندي عبر بحر العرب من خلال مضيق هرمز، الذي يمثل عنق الزجاجة بالنسبة للطريق الملاحي الدولي، ومن ثم فأن من يتحكم في شواطئ هذا المضيق البحري وفي مجموعة الجزر المتحكمة فيه، سوف يتحكم بالضرورة في حركة النقل البحري إلى دول الخليج العربي، وبالتالي فإنه سيتحكم بإمدادات النفط الصادر من الخليج، كذلك بالإمدادات الواردة إليه، ولذلك أن أهمية مضيق هرمز تتعاظم بالنسبة إلي الدول التي تطل علي سواحل الخليج، وليست لها منافذ بحرية مثل العراق والكويت والبحرين وقطر وإيران، أما العربية السعودية فتطل سواحلها الغربية علي البحر الأحمر، وسلطنة عمان تطل أيضاً علي خليج عمان وبحر العرب، في حين أن دولة الأمارات تطل علي خليج عمان[6]، لذلك فإن عملية غلق الخليج تكون آثارها أخف علي الدول التي تطل علي أكثر من منفذ على عكس الدول التي تكون اطلالتها على الخليج العربي فقط. ومثلما تم ذكره، تشكل طبيعة الخليج ووجود مضيق هرمز عنق الزجاجة بالنسبة للخليج العربي، وتشكل شواطئ الكويت والعراق وإيران قاعدة المضيق، وتمر بالخليج أكثر من 50 % من ناقلات البترول في العالم، ومن يتحكم في المضيق يتحكم في الإمدادات عبره، لاسيما وأن البترول يعد السلعة الإستراتيجية الرئيسية التي تمر عبر المضيق[7].وتطل إيران على مضيق هرمز من الشرق وسلطنة عمان من الغرب،ودولة الإمارات العربية المتحدة من الجنوب الغربي، ويبلغ اتساع المضيق 200ميلا بحرياً ، ويقع الجزء الصالح منه للملاحة البحرية في المياه الأقليمية لسلطنة عمان، حيث يتميز الساحل العماني في هذه المنطقة بالتعرجات الصخرية وإنتشار الجزر الصغيرة، وتتحكم جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في الملاحة في الخليج ، ولما كانت هذه الجزر خاصة أبو موسى صالحة لإقامة قواعد بحرية بها، بالإضافة إلي وجود الأراضي لهبوط الطائرات، فقد أضفى ذلك أهمية إستراتيجية عليها، وهذا كان أحد العوامل الرئيسية التي أدت إلي إستيلاء إيران عليها[8].

ومما يزيد من أهمية منطقة الخليج العربي، قربها من قلب العالم، ومناطق الصراعات وتحكمها في التجارة العالمية، والتواجد العسكري للأساطيل البحرية، ووجودها كجناح واق شرقي القارة الأفريقية، إضافة إلي إعتبارها البوابة الجنوبية للهلال الخصيب، وهذا ما أدخلها في دائرة الصراع الأقليمي والعالمي ولذلك كانت هذه المنطقة محط إهتمام القوىالأستعمارية إبتداءاً من البرتغاليين وإنتهاءاً بالأمريكيين، ومرورا بالهولنديين، والإنكليز والفرنسيين، ومما زاد بالأهتمام بها هو إكتشاف النفط فيها، وإذا أردنا أن نتكلم عن الأهتمام الأمريكي بالمنطقة، فإن هذا الأهتمام ليس وليد اليوم، وليس وليد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001، وإنما الاهتمام بها يعود لأكثر من ستة عقود

مضت، وبالأخص منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية، حيث أخذت الأهتمامات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي بشكل خاص بالازدياد، ففي سنة 1945 / وصف موظفون كبار في وزارة الخارجية الأمريكية موارد الطاقة في المملكة العربية السعودية بأنها " ينبوع قوى إستراتيجية مذهل ولحدي أعظم الجوائز المادية في تاريخ العالم " وقد عدت منطقة الخليج العربي ربما أثمن جائزة إقتصادية في مجال الأستثمار الأجنبي.

وقال عنها إيزنهاور في وقت لاحق "أهم منطقة من الوجهه الأستراتيجية في العالم" ، وكان هذا رأي بريطانيا أيضاً ، فقد وصف المخططون البريطانيون ثروات المنطقة سنة 1947 " بأنها جائزة حيوية لأيه دولة معنية بممارسة النفوذ أو السيطرة عالميا " هذا وقد طردت فرنسا من الشرق الأوسط من خلال الألاعيب القانونية ، أما بريطانيا فأنحدرت مع مرور الزمن إلي مرتبة الشريك الأصغر[9]، والآن لا نفوذ لبريطانيا بدون الولايات المتحدة، وقد عملت هذه الأخيرة وبشتى الطرق علي إبعاد الأتحاد السوفيتي (السابق) في الوصول إلي المياه الدافئة في الخليج العربي، وأن يكون موطئ قدم له في الشرق الأوسط، وبالأخص في الدول النفطية، بل استخدمت الدول العربية والأسلامية في الوقوف بوجه المد الشيوعي[10] ، مستفيدة من رفض الأسلام للفكر الشيوعي، لذلك تعد هذهالمنطقة من المناطق الحساسة جداً للولايات المتحدة، وتدخل ضمن القائمة (أ) بالنسبة إليها، أي من المنلطق الحيوية جداً، وأن أي تهديد لها معناه تهديداً للأمن القومي الأمريكي لذلك فهي مشمولة بالتدخل العسكري المباشر فيما لو كانت هناك محاولات من قوى دولية أخري تهددها.

في فترة الحرب الباردة، وقبل تفكك الأتحاد السوفيتي، كانت الولايات المتحدة، تقود المنطقة سياسياً بشكل غير مباشر بواسطة حلفائها سواء كانوا من العرب أو من غيرهم، حيث لم يكن لها التأثير المطلق علي المنطقة، وذلك بسبب التنافس الدولي عليها، هذا التنافس الذي كان أحد سمات نظام القطبية الثنائية[11]، ولكن بعد إنتهاء الحرب الباردة في واخر العقد التاسع وبداية العقد الأخير من القرن الماضي، ارتأت الولايات المتحدة أن تدير شئون المنطقة بشكل مباشر من قبلها، وخططت لمجيئها بشكل تدريجي، وكان لا بد من إيجاد الذرائع أو الأسباب، مع إيجاد الضحية لمجيئها هذا، كذلك بعد أنتهاء الحرب الباردة ومن أجل بلورة النظام العالمي الجديد الذي جاء علي لسان الرئيس بوش الأب، قادت الولايات المتحدة الأمريكيةتحالفاً دولياً ضد العراق (حليف الأمس) سنة 1991، وأخرجته بالقوة العسكرية من الكويت، ودمرت آلته العسكرية وفرضت عليه حصاراً دام (12) سنة، وهنا لا بد أن نذكر أن النظام العراقي بغزوه الكويت، يكون قد أتاح الفرصة للولايات المتحدة لتجسيد رؤيتها للنظام العالمي الجديد علي أرض الواقع، وكان هذا الغزو العراقي ونتائجة أحد الركائز التي دعمت هذا النظام العالمي الجديد.

العلاقات العراقية الخليجية :-

تميزت العلاقات العراقية الخليجية بعدم الإستقرار والثبات بل غالباً ما يمكن وصفها بأنها علاقات غير جيدة، وتتسم بالريبة والحذر لاسيما بعد تسلم حزب البعث السلطة في العراق سنة 1968، ورغم أن هذا النظام كان يرفع شعارات عروبة الخليج، إلا أن هذه الشعارات لم تلق آذاناً صاغية من الدول الخليجية العربية، وذلك بسبب إدراكها أن هذه الشعارات وراءها أهداف سياسية، منها زعزعة الأمن والإستقرار في المنطقة، إضافة إلي زعزعة أنظمة الحكم في هذه الدول. ولم تشهد العلاقات العراقية- الخليجية تحسنا إلا في فترة الحرب العراقية الإيرانية (1980 – 1988) حيث وقفت ودعمت دول الخليج العربية العراق في هذه الحرب، والسبب وراء هذا الدعم هو تحجيم المد الثوري الإيراني والذي تمثل في بمبدأ (تصدير الثورة) إلي دول الجوار ودول الخليج العربي فضلا عن أن العراق هو المعني بذلك أيضاً ، مستغلة إيران بعض العوامل الداخلية في هذه الدول من أجل بسط نفوذها وهيمنتها وعبر هذا المبدأ . ولكن بالفعل قد نجح العراق في التصدي للمشروع الإيراني، وبالتالي يكون العراق قد حقق مكسبا مزدوجا له ولدول الخليج العربية الأخرى، وبالتالي يكون العراق قد أصبح بعد وقف الحرب هذه عنصر موازنة في منطقة الخليج العربي، بعد أن كان ميزان القوى يميل إلى صالح إيران قبل هذه الحرب. إلا أنه في الوقت نفسه سرعان ما أنتكست العلاقات العراقية . الخليجية بعد وقف هذه الحرب وكانت هذه الإنتكاسة في أسوأ صورها عندما قام النظام العراقي بغزو الكويت في 1990 لإسباب لا نريد الغوص فيها بهذه الدراسة إلا أنها في كل الأحوال ومهما كانت الأعذار وحتىلو أفترضنا جدلاً بصحتها، إلا أنها لا تستوجب وصول الأزمة إلي الغزو والاحتلال وهذا الفعل العراقي رتب تحشداً دوليا ضده، قادته الولايات المتحدة وأخرجته بالقوة العسكرية من الكويت في شباط سنة 1991، بعد تدمير جيشه وآلته الحربية وفرضت على شعبه حصاراً دام 12 سنة . كما كان من نتائج المردودات السلبية، هو أن الولايات المتحدة جاءت بقوة إلي المنطقة، وأقامت قواعدها العسكرية الدائمة في أغلب الدول الخليجية العربية، إضافة إلى فقدان بريق قوة العراق العسكرية. واستمرت علاقات دول الخليج العربية غير ودية مع النظام في العراق بعد حرب الكويت، إلا أن العرب بدأوا يتعاطفون مع الشعب العراقي جراء الحصار الظالم الذي فرض عليه، وبعد أن وجد العرب حكومات وشعباً أنتفاء مبررات هذا الحصار، إلا أن الولايات المتحدة استمرت في فرض إرادتها على المجتمع الدولي لإستمرار هذا الحصار، وصولاً إلى قرار الحرب واحتلال العراق عام 2003. وكانت أغلب الدول العربية بما فيها الخليجية ضد الحرب على العراق وذلك إدراكاً منها من أن الولايات المتحدة ورآءها أهدافا من هذه الحرب تتجسد في تسويق مشروعها للشرق الأوسط الكبير. لذلك بعد سقوط العراق لم تتعامل الدول العربية ومنها الخليجية مع

النظام السياسي الجديد في العراق لفترة طويلة بحجة عدم مشروعية هذا النظام (كونه ولد فى رحم الإحتلال) وفى تقديرنا, كان هذا خطأ وقعت فيه الأنظمة العربية والخليجية منها, حيث تركت الساحة العراقية للغير (ايران) في اداء دور كبير فيه, وأصبح لإيران نفوذ كبير فى العراق بالرغم من الوجود الامريكى, وجذرت علاقاتها مع الكثير من القوى السياسية العراقية. لكن الدول العربية والخليجية ادركت فى الأخير خطأ سياستها هذه, وهنا يحضرنا قول الملك عبدالله الثاني ملك الأردن والذى نشر فى صحيفة الحياة بتاريخ 2008/7/2 من أن الدول العربية اخطأت بالبقاء خارج العراق بعد احتلاله, فقد ترك البلد فريسة للأمريكيين والإيرانيين[12]. أدركت الدول الخليجية خطأ سياستها, لان ذلك يضر بمصالحها الوطنية من جهة, ويبعد العراق عن حاضنته الأصلية ومحيطه الإقليمى العربي, فبادرت دولة الإمارات العربية المتحدة بإبعاث وزير خارجيتها الى بغداد فى شهر يونيو فى هذا العام والتى تمخض ايضاً عن هذه الزيارة تعيين سفير لها فى بغداد اعقبها زيارة نوري المالكي رئيس الوزارء العراقى الى دولة الامارات فى الاسبوع الاول فى شهر تموز/يوليو وفى هذه السنة , وفي هذه الزيارة قررت الإمارات العربية المتحدة اسقاط الديون على العراق والبالغة 7 مليار دولار , وبعدها بادرت الكويت والبحرين بتسمية سفرائها فى بغداد, وهذا التطور الحاصل مرتبط بقراءة هذه الدول لنهج الحكومة العراقية الذى اصبح يتضح يوماً بعد أخر والمتمثل بإبتعاده عن النهج الطائفي, واتخاذ النهج الوطني العراقي طريقا لسياستها, كما أن هذه الدول قد قرأت إمتعاض الحكومة العراقية عن التدخل المكثف لإيران بالشأن العراقي, لذلك أن هذه الدول قد فعلت الصواب حينما انفتحت فى النظام العراقى.

من اهداف الإحتلال الأمريكي للعراق :

أصبحت أهداف الاحتلال الامريكي للعراق معروفة، منها ماهو الرئيسي او الأساسي, ومنها ماهو الثانوي, ومن الأهداف الرئيسة؛ السيطرة على منابع النفط والذى بدوره يمهد للولايات المتحدة الهيمنة العالمية, وخدمة إسرائيل, ومحاربة الإرهاب فى غير الأراضى الأمريكية, وكل هذه الأهداف تم تناولها بإسهاب, ولكن هناك من الأهداف الرئيسة مالم يتم تناولها والتى تحققت فعلاً وصبت فى النهاية فى خانة المصلحة الإسرائيلية, والهدف هذا هو أن العراق بهذا الإحتلال يكون فعلاً قد خرج من دائرة الصراع العربى – الصهيوني, وبالتالي يكون العرب قد فقدوا أحد اهم أركان قوتهم فى هذا الصراع, بل والأكثر من ذلك, إن العراقيين أصبحوا بحاجة إلى المحافظة على وحدة وطنهم, وإلى وحده نسيجهم الاجتماعي. لقد أوصل الإحتلال الأمريكى للعراق إلى حالة أصبح فيه هذا البلد غير قادراً حتى الدفاع عن نفسه أمام أضعف دول جواره وهذا يرتبط باهداف أخرى تسعى إليها الولايات المتحدة, سنتطرق إليها فيما بعد.

إن الاحتلال الأمريكي للعراق يمثل مشروعاً أمريكيا, ولكن هذا المشروع الأمريكى متلبس فيه (متداخل) مشروعاً صهيونياً , بحيث أن المحافظين الجدد الموالون لإسرائيل أو بالأحرى (المتصهينون) الذين كانت لهم السلطة المطلقة فى الإدارة الأمريكية, كانوا وراء قرار الحرب على العراق, كما أعدوا قرارات أمريكية بشأن العراق, كانت في النهاية قد حققت اهدافاً إسرائيلية, ومن هذه القرارات على سبيل المثال, قرار حل الجيش العراقي, الذي أصدره الحاكم المدني للعراق بعد الاحتلال **(بول بريمر)**[13], وكان وراء هذا القرار **(دوغلاس فيث)** وكيل وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون), وأحد أقطاب المحافظون الجدد فى الإدارة الأمريكية الى جانب بول ووفيتز وغيرهم من المتحمسين لإسرائيل.

إن قرار حل الجيش العراقي, وفتح مخازن أسلحته أمام السراق والمجرمين والمهربين, كانت له اهدافه المرسومة مسبقاً , وهذا ما نريد الوصول إليه, منه ما يتعلق بإضعاف العراق ذاتياً ككيان وهذا ماحصل فعلاً عندما وصل البلد إلى حافة الحرب الاهلية جراء الفتنة الطائفية التى حصلت, وذلك في ظل غياب جهة مركزية قادرة على وأد هذه الفتنة كالجيش العراقي, فضلا عن أن عدم وجود هذه القوة أفقد البلد أمنه واستقراره, ولم تستطع الدولة فرض هيبتها وفرض الأمن طيلة اكثر من خمس سنوات, هذا وعلى الرغم من التقدم الأمنى الحاصل فى الاشهر الأخيرة قياساً إلى السنوات الماضية, إلا أن هذا الأمن لايزال هشاً ضعيفا، حيث لازالت أرضيته هشة, ولازالت هناك بعض القوى المحلية والاقليمية قادرة على زعزعة وارباك هذا الأمن . هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أن هذا القرار، مع تدمير أو ا ختفاء كل أنواع الأسلحة لصنوف الجيش العراقي، هو لجعل البلد ضعيفاً ، وهذا له أهدافه الإقليمية والأمريكية فعلى الصعيد الإقليمي تخلصت اسرائيل من قوة كانت تؤرقها، وتحسب لها الحساب . أما اليوم فاطمأنت بعدما أصبح العراق على هذه الحالة من الضعف، فهو لا يملك قوة جوية وأن أقرب تاريخ يكون للعراق طيران حربي فيه هو سنة 2018، وهو ما صرح به السفير العراقي في واشنطن (سمير الصميدي) المقرب من الإدارة الأمريكية هناك [14]. (وهذا التاريخ هو لو صحت التقديرات، وإنأصابت ففي رأينا سيكون طيراناً حربياً بسيطاً). كذلك العراق اليوم لا يمتلك الصواريخ ولا الدروع ولا المدفعية، ولا أي صنف من صنوف الجيوش التقليدية والحديثة، بل لا يمتلك راداراً يغطي أراضيه، بل ويعتمد في كل هذا على القوات الأمريكية. لذلك نرى أن أي مسئول عراقي لا يجرؤ على التلميح لا من قريب ولا من بعيد، على أن العراق لازال جزءاً من الصراع العربي . الصهيوني، وذلك بسبب فقدان العراق مقومات قوته العسكرية والسياسية تجاه هذا الصراع . أما علي الصعيد الأمريكي، ووفقاً لما تم ذكره لهذا القرار، فإنه رتب نتائج سعت إليها الإدارة الأمريكية، فعراق بهذه المواصفات، وبدون ذراع عسكرية ذاتية، سيؤدي إلي

إضطرار أو إجبار المسئولين العراقيين علي إبرام اتفاقية تحت أي مسمى لكي يكون للقوات الأمريكية وقواعدها تواجداً على أرض العراق، وهذا ما يجري في الوقت الحاضر، حيث أن أغلب القوي السياسية، حتى التي منها كانت رافضة للإحتلال الأمريكي، ترى بضرورة عقد إتفاقية عسكرية أمنية وغيرها مع الولايات المتحدة حفاظاً ودفاعاً عن أرض العراق. هذا الأمن الذي هدته الولايات المتحدة بنفسها. لذلك نحن نختلف مع الرأي القائل بفشل المشروع الأمريكي في العراق، أن كل القرارات التي صاغتها الولايات المتحدة كانت مرسومة بعناية وهادفة، وحققت النتائج المرجوة منها جراء احتلالها لهذا البلد. وما يهم المحافظون الجدد هو ما يتحقق لإسرائيل من أهداف ونتائج حتى لو كان هذا الإنجاز هوما يضر بسمعة الولايات المتحدة ومصالحها . وإن كنا نتحدث عن خسارة الإدارة الأمريكية من هذه الحرب، فإنها تتمثل في خسارتها لدعم الرأي العام الأمريكي، بعدما تكشفت أهدافها الحقيقة وزيف إدعاءاتها وبطلان الحجج والذرائع التي استندت إليها في شن هذه الحرب. أما الحديث عن خسائر تكبدتها القوات الأمريكية، فإن هذا لا يشكل شيئاً أمام المكاسب التي ستحققها جراء هذا الإحتلال وهنا نود أن نذكر، أن الولايات المتحدة خسرت في معركة واحدة هي (معركة بيرل هاربر) عام 1941 خسائر في الأرواح البشرية تكاد تصل إلى الخسائر التي تكبدتها خلال أكثر من خمس سنوات لوجودها في العراق . وفي كل الأحوال، أن المحافظين الجدد يعدون ما يتحقق لإسرائيل من مكاسب من جراء سياسة الولايات المتحدة هو بحد ذاته نجاحاً وانتصاراً للولايات المتحدة أيضاً .

تداعيات الاحتلال الأمريكي :

لقد أربك الاحتلال الامريكى للعراق المنطقة, واخرج العراق من معادلة التوازن الإستراتيجى للاقيلم, واختلاله لصالح إيران, وهنا يقول باتريك سيل في صحيفة الحياه بتاريخ 2008/6/13 "لقد قلبت الولايات المتحدة موازين القوى فى الخليج بعد تدمير العراق, وجعلت من إيران قوة اقليمية أساسية, ومن غير الممكن تغيير هذا الوضع, مهما حاول بوش ونائبه ديك تشينى ورئيس الوزراء إيهود أُولمرت والمحافظون الجدد الموالون لاسرائيل فعله, وسواء شئنا ام أبينا, فأن الجمهورية الإسلامية فى إيران تعد لاعباً لايمكن تفاديه على الساحة " كذلك يذكر " أن وقع التحول العراقى أو تدميره كما يحصل فى الواقع, فقد أخل بشكل كبير بإستقرار المنطقة, وقد تشعر بعض الأنظمة فى المنطقة بالحاجة الى الحماية العسكرية, إلا أن معظم شعوب المنطقة تؤكد عدم رغبتها بذلك [15]

نستشف من ذلك، أن العراق وعلى الرغم من كون نظامه السابق غير مرغوباً فيه من دول المنطقة, ورغم مشاكله المستمرة مع دول الجوار, إلا انه كان يشكل عامل توازن فى النظام الاقليمى لمنطقة الخليج العربي. ويمكن تلخيص أهم المخاطر والتحديات التى تواجه دول المنطقة بعد

الإحتلال الأمريكى للعراق, منها ماهو ماثل فى الوقت الحاضر, ومنها ماهو مؤجل لحين حسم بعض الملفات كالملف النووى الإيراني, والانتهاء من التحدي الإيراني (الظاهري) للغرب والولايات المتحدة، فالتحديات الحالية الساخنة تتمثل أهمها :

أ – تحويل المنطقة إلى ساحة عمليات لتنظيم القاعدة, للعمل ضد القوات الأمريكية ومصالح الولايات المتحدة فى دول هذه المنطقة.

ب – اختلال التوازن الإستراتيجى فى الخليج لصالح إيران مع تزايد حدة الصراع بين الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص وايران بشأن ملفها النووي, ومارا فقه من تهديدات إيرانية الدول الخليج, وسنتناول هذه الفقرة فيما بعد :-

أما التحديات المؤجلة، أو التي يمكن ان نطلق عليها تحديات غير منظورة في الوقت الحاضر، وهذه التحديات هي تتنامى بالتدريج، ويتمثل بعضها بالأتي :-

1) خشية الدول الخليجية من المشروع الأمريكى على وفق ما ادعت به من جعل العراق نموذجاً للديمقراطيه والإصلاح, لأن هذه الدول ترى فيه نموذجاً (للعولمة والتغريب), وسيكون له انعكاساته علي تركيبة وبنية هذه المجتمعات, ولم تخف الإدارة الأمريكية مطالبها وشروطها على هذه الدول لإحداث إصصلاحات سياسية واجتماعية داخلها, بعد الغزو الامريكى للعراق, ولا تتوانى كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية من تصريحاتها بهذا الخصوص, وهنا نذكر أخر ما كتبته فى مجلة (فورين افيرز الامريكية): "إن قيام الديمقراطية مرتبط بقيامها بالشرق الأوسط, وفيما يتخلص العراق فى مشاكله, تشعر سائر أنحاء المنطقة بوقع هذا التحول ... تقدم شراكتنا طويلة الأمد مع افغانستان والعراق والتى يجب الإلتزام بها بشكل كبير, وعلاقتنا الجيدة مع آسيا الوسطى وشراكتنا الطويلة فى الخليج اساساً استراتيجياً وجغرافياً متيناً للعمل الناشئ الذى يهدف إلى شرق اوسط افضل واكثر ديمقراطياً وازدهاراً)[16] , كذلك هناك المؤشرات الأمريكية السلبية تجاه المملكة العربية السعودية, منها ماورد فى تقرير الحريات الدينية وحقوق الإنسان الصادر عن الحكومة الأمريكية, وما حمله من عقوبات تجاه المملكة. إلا أنه ووفق تقديرنا, أنه بسبب الظروف التى تمر بها المنطقة, وفى أجل تحشيد دول المنطقة ضد إيران, مع تركيز الجهد الأمريكى ضدها فى هذه المرحلة, أعادت **(كونداليزا رايس)** تقويم وضع المملكة العربية السعودية بأنها دولة ذات اهتمام خاص, بالاستناد إلى أحكام قانون الحريات الدينية العالمي, وأصدرت الوزيرة تنازلاً عن العقوبات بغرض تعزيز اهداف القانون[18]. وعلى الرغم من أن التقرير كان يفتقد الى الموضوعية[19], إلا أنه أوصى بعقوبات بحق المملكة. وعندما تتحدث السيدة **(كونداليزا رايس)** عن الديمقراطية, تتصور أن العالم لايعرف عن أية ديمقراطية تتحدث, فالديمقراطية من وجهة النظر الأمريكية, تعني أن يكون

النظام الحاكم فى أى دولة حتى لو كان ديكتاتورياً ومهما بلغت درجة ديكتاتوريته أن يكون خادماً لمصالحها ومطيعاً لسياستها, فهي حاولت تجميل قبح هذه الأنظمة, بل وحمتها من شعوبها فى مناطق متعددة من العالم, فكانت من قبل حليفة لشاه إيران, وحليفة وحامية لنظام ماركوس فى الفلبين, وهكذا مع بقية الدكتاتوريات فى أمريكا الوسطى والجنوبية, كما كانت بالأمس حليفة للنظام العراقي السابق نفسه أبان فترة الحرب العراقية ـ الإيرانية، فهذه الأنظمة تكون ديمقراطية وشفافة مادامت تخدم مصالح الولايات المتحدة, ومتى ما ترى الولايات المتحدة مؤشرات على خروج هذه الأنظمة عن هذا الخط، تكون قد انقلبت عليها.

2) كذلك هناك خشية لدول المنطقة من تقسيم هذه المنطقة الى دويلات صغيرة, بعد إذكاء النعرة الطائفية والعرقية فيها, بالأخص في الدول الكبيرة منها, مثل المملكة العربية السعودية, والنموذج العراقي ماثلاً للعيان, حيث أن وحدته مهددة أو لازالت هشة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

3) وبهذه المناسبة, هناك خطر من نوع أخر, لا علاقة له بالاحتلال الأمريكي للعراق, وهو الخلل الديمغرافى الحاصل فى دول الخليج العربية, حيث يميل لصالح الوافدين والعمالة الأجنبية, فيبلغ سكان (دول مجلس التعاون الخليجى) حتى بداية سنة (2007) 35.469.427 منهم 9.285.910 من غير المواطنين[20]، وهنا إذا استثنينا السعودية من هذه الأرقام وحسبما تشير إليه آخر الإحصائيات, نجد أن العمالة الأجنبية وصلت إلى أكثر من 85% فى هذه الدول, وهذا يؤشر حصول خلل ديمغرافي ستكون له عواقب شديدة على هذه الدول اذا لم يعالج بشكل علمى وسريع. كما إن الخطورة تكمن فى هذا التغيير الديمغرافى, هو إن الولايات المتحدة تستطيع متى ماشاءت أن تضغط على هذه الدول بسبب هذا التغيير, حيث أنه فى ظل العولمة تستطيع الضغط على المجتمع الدولي وعلى الأمم المتحدة بالذات فى استصدار قرارات بدواعى إنسانية، يحق فيه للوافدين الأجانب حق الإنتخاب والترشيح, وبالتالي تتغير هيكلية هذه الأنظمة لغير صالح العرب, على سبيل المثال.

أمن الخليج وأزمة البرنامج النووي الإيراني :

إن الاحتلال الأمريكي للعراق وما رافقه من تداعيات مع بروز أزمة الملف النووي الإيراني اربك الإقليم واستقراره وأمنه بشدة، خاصة بعد إختلال التوازن الإستراتيجي فيه لصالح إيران كما ذكرنا وهذه التداعيات والتهديدات التي رافقتها، دفعت الدول الخليجية الصغيرة إلي السعي لتحقيق توازن في علاقاتها مع بقية الأطراف من خلال استمرار التحالفات الدولية سواء مع الولايات المتحدة أو مع حلف الناتو والذي من المحتمل قيامه بدور في أمن الخليج وتمخض سعي بعض هذه الدول، وهي الكويت، والبحرين، للحصول علي صفة " حليفي استراتيجي " من خارج حلف الناتو وهذا بقدر

ما يؤدي إلي التزامات عسكرية وسياسية أمريكية تجاه هاتين الدولتين، فالمقابل يلزم هاتين الدولتين بإستحقاقات عليهما وترى هاتين الدولتين أن هذه الصفة سوف تنعكس بالإيجاب علي أمن الخليج وبهذا الصدد نذكر قول وزير الخارجية الكويتي د. محمد الصباح السالم بالقول (أن تصنيف الكويت كحليفة رئيسي للولايات المتحدة خارج حلف الناتو سوف ينعكس ايجاباً علي منطقة الخليج)[21] كما أن هذه الدول ترى في هذه الصيغة هي الأفضل من تطوير قوات درع الجزيرة المنبثقة عن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في حين ترى المملكة العربية السعودية أن تطوير قوات هذا الدرع هي الصيغة الأفضل لحماية أمن الأقليم ودوله العربية. بالأمس كان خوف الدول الخليجية من جاريهما العراق وإيران، واليوم انحسر هذا الخوف المباشر في إيران. فضلا عن تداعيات الملف النووي الإيراني فإن إيران لا تزال تحتل الجزر العربية الثلاث ولا تكف بين الحين والآخر عن مزاعمها بإيرانية البحرين كذلك تدرك الدول الخليجية من أن إيران ترى في الإقليم " موضوع نفوذ إيران الطبيعي " في المجالات الثقافية والسياسية والاقتصادية. وأمام عدم تراجعها عن سياستها وفي ظل غياب العراق، ترى الدول الخليجية الصغيرة لموازن قوي في علاقاتها مع إيران القوية بعدد سكانها وحجمها الجغرافي فضلاً عن برامج التسلح الإيرانية التي شهدت اهتماماً متزايداً منذ سنة 1989 وحتى الآن وأهمها الصواريخ الموجهة نحو دول مجلس التعاون الخليجي، ووجود مفاعلات نووية بالقرب من تلك الدول، وبما ينذر بإحتمال كوارث وأزمات بيئية وإذا كانت المحددات السابقة تنطلق من طبيعة العامل الإقليمي والدولي، فإن هناك محددات ذاتية أبرزها أن الدول الخليجية لها مصلحة أكيدة في حماية مواردها النفطية وتنميتها من خلال الإستثمارات وخاصة الأجنبية منها والتي تبحث عن بيئة آمنة، حيث تفيد توقعات وكالة الطاقة الدولية زيادة حجم الطلب على النفط بنسبة 50% من الحجم الحالي البالغ 82مليون برميل يومياً ليصل إلي 121 مليون برميل يوميا سنة 2030 كما تدرك دول مجلس التعاون الخليجي طبيعة الملف النووي مع أطراف المنظومة الإقليمية كما ذكرنا[22]. وما يقلق دول الخليج العربية أيضاً هو التباين الواضح في الخطاب الرسمي الإيراني تجاهها الذي يتراوح بين محاولات التهدئة وتطمين هذه الدول تجاه النوايا الإيرانية، وإظهار الرغبة في بناء علاقات قوية معها وبين تهديد هذه الدول بالإستهداف العسكري إذا تم استخدام أراضيها من قبل القوات الأمريكية [23].وفي ظل تصاعد أزمة الملف النووي الإيراني نذكر تصريحاً جرى أثناء كتابة هذه السطور لقائد الحرس الثوري الإيراني (محمد علي جعفري) يضاف إلى عشرات التصريحات لمختلف المسؤولين الإيرانيين وفي مقدمتهم الرئيس (أحمدي نجاد)، حيث يقول (محمد علي جعفري) في حديث صحفي، " أما فيما يخص المنفذ الرئيسي للطاقة في منطقة الخليج فإن إيران ستفرض قيوداً على حرية الملاحة في الخليج و " مضيق هرمز" وأضاف بالقول " إذا استخدم

أعداؤنا الخارجيون تراب الدول الإقليمية لشن عدوان على جمهورية إيران الإسلامية، فإن حكومات هذه الدول ستتحمل المسؤولية وسيكون من حقنا الطبيعي أن نتعامل مع قدراتها العسكرية كما نتعامل مع أعدائنا[24]. كما أن التهديد لا يشمل استهداف القواعد والقوات العسكرية الأمريكية المتواجدة في المنطقة فحسب، وإنما وصل التهديد إلي قصف أهداف استراتيجية خليجية مثل مصافي النفط ومحطات الكهرباء إذا تعرضت إيران لهجمات عسكرية أمريكية انطلاقا من القواعد العسكرية في دول مجلس التعاون الخليجي بل وضربها بالصواريخ البالستية، بل والأخطر من ذلك هو ما ذكرته بعض المصادر من أن الرد العسكري الإيراني علي أي هجوم محتمل ستسانده مجموعات مسلحة في المنطقة وهو ما يؤكد وجود" خلايا نائمة " مؤيدة لطهران في الخليج داخل دول الخليج العربية و(خارجها)، تنتظر التعليمات للقيام بأعمال تخريبية إذا تعرضت إيران للضرب بل تتعدي هذه الأعمال التخريبية الخليج والمنطقة العربية لتصل إلي أوروبا وبالذات بريطانيا ، حيث هددت طهران القيام بإعمال تخريبية من قبل " الخلايات النائمة " لأذرعها الموجودة في هذا البلد[25].

القراءات المحتملة لازمة الملف النووي الإيراني:

هناك عدة قراءات أساسية لما ستنطوي عليه أزمة الملف النووي الإيراني وهي :

1. استمرار الحالة الراهنة: بمعنى استمرار إيران في تنفيذ برنامجها النووي، وعدم إيقاف تخصيب اليورانيوم مع استمرار الغرب في التفاوض معها، وعرضه مزيداً من الحوافز لتشجيعها على إيقاف تخصيب اليورانيوم مع فرض عقوبات من قبل الغرب عليها كلما رفضت ذلك، وهذه الحالة من شأنها إبقاء الأمن الإقليمي مختلا وغير مستقراً ودفع دول الخليج العربية إلى التمسك بالقوات الأجنبية، وبالأخص الأمريكية منها، وجعل المنطقة سوقا للسلاح.

2. حل الأزمة سلميا: بمعنى قبول إيران برزمة الحوافز الغربية لقاء إيقافها تخصيب اليورانيوم وهذا هو الإحتمال الأكثر ورودا، ونعتقد أنه في حالة قبول إيران للحوافز، فإن هذه الحوافز ستكون غنية وكبيرة وأن إيران ستقبل بذلك بعد ان تدرك أن الولايات المتحدة ستكون على وشك اتخاذ قرار الحرب وتحديد ساعة الصفر، أو إعطاء الضوء الأخضر لاسرائيل للقيام بهذه المهمة. ويرافق هذه الرزمة من الحوافز السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعلمية الاعتراف لإيران بحق لعب دور إقليمي نعتقد أنه سيكون محدوداً لتبقى الولايات المتحدة هي اللاعب الأساس في المنطقة، بل وستحاول إخضاع دور إيران المشاكس لسيطرتها ومما يرجح قناعتنا هذه هو أنه قد سبق لإيران أن عرضت صفقة على الولايات المتحدة بعد أسابيع قليلة من الإحتلال الأمريكي للعراق. ويجري الحديث عن هذه الصفقة في وثيقة سرية أرسلت إلى الإدارة الأمريكية عبر السفارة السويسرية في

طهران من قبل السفير "تيم غولدمان" وبموافقة المرشد الأعلى للثورة الاسلامية "**علي خامنئي**" أواخر إبريل/مايو 2003، وتضمنت الوثيقة عرضاً إيرانياً سريا لإنجاز "صفقة كبرى" تتضمن إنهاء السلوك العدائي للولايات المتحدة تجاه إيران، رفع العقوبات الإقتصادية والتجارية كلياً عن إيران، اتخاذ موقف حازم ونهائي ضد من اسمتهم "إرهابي" حركة مجاهدي خلق المعاديين لإيران والسماح لإيران بالوصول إلي الطاقة النووية السلمية والأهم من كل هذه المطالب الحصول على إقرار واعتراف أمريكي بـ (شرعية المصالح الإيرانية الأمنية في المنطقة كقوة إقليمية شرعية) والحصول على ضمانات بعدم تعرضها لعمل عسكري. ويستند هذا الاحتمال إلى الحجة القائلة بأن إيران دولة برغماتية تبحث عن مصالحها وتوظف القضايا العربية والإسلامية لتحقيق مصالحها، ويحدد **(عبد الحليم خدام)** الذي كان الرجل الثاني في نظام **(حافظ الأسد)** أهداف إيران في المنطقة بإقامة دولة إيرانية عظمى تمسك بالعالم العربي والإسلامي من خلال تبني قضايا عربية أساسية كالقضية الفلسطينية وتحويل حماس من طاقة شعبية إلى قوة سياسية موالية لإيران. ولكن هذا الدور الإيراني المحتمل في الإقليم ومهما كان محدوداً أو متواضعاً، سيكون في غير صالح الإقليم خاصة في ظل حالة الجمود العربي، لأن الولايات المتحدة ستطلق اليد لإيران في الإقليم بشرط أن لا تصل هذه اليد إلي المصالح الأمريكية المتمثلة بالتأكيد بـ (النفط) كما ذكرنا، فضلا عن ضمان أمن إسرائيل، أما غير ذلك فهو مسموح به ولو على حساب دول الإقليم ولأنها أيضاً .

3. الضربة العسكرية: بمعنى احتمال تلويح الولايات المتحدة وإسرائيل بالقيام بعملية عسكرية تستهدف المنشآت النووية الإيرانية، وربما تطال أيضا البنية التحتية لإيران، على غرار تدمير البنية التحتية للعراق، فيما إذا عجزت الوسائل الدبلوماسية عن وقف إيران لأنشطتها المشكوك فيها. وهذه القراءة، لو صحت فإنها ستصيب المنطقة بشلل مؤقت، بفعل رد الفعل للضربات العشوائية التي ستوجهها إيران لدول الخليج العربية بحجة ضرب المصالح الأمريكية، إضافة إلي تحريك "الخلايا النائمة": الموالية إيران في دول المنطقة للقيام بعمليات مسلحة وأعمال تخريب وعنف في هذه الدول. ويبدو هذا الاحتمال مستبعدا لأسباب منها أن الولايات المتحدة لعبت بكل أوارقها في العراق وبالتالي أصبحت مرونة أعمالها العسكرية محدودة، كما أنها لا تحظى بتأييد الرأي العام الأمريكي والغربي للقيام بعمل عسكري أخر، بسبب تأخر أنجاز المهمة في العراق وافغانستان والأنسحاب العسكري منهما، مما أفقد الإدارة الأمريكية مصداقيتها، ولأن هذه الإدارة لا تميل إلي ضربة عسكرية في الأشهر الأخيرة المتبقة لها في الحكم. وفي حالة وصول الديمقراطيين عبر (أوباما) إلي الرئاسة في البيت الأبيض، فإن النهج الذي ستتخذه هذه الإدارة سيكون مختلفاً، وقد يكون بعيداً عن القيام بعمليات عسكرية. وفي حالة وصول الجمهوريون عبر مرشحهم (ماكين)، فإن اتخاذ قرار بضربة

عسكرية ضد إيران سيستغرق وقتا، ريثما تثبت الإدارة الجديدة نفسها، وهنا تكون إيران قد قطعت شوطا كبيرا في تخصيبها لليورانيوم.

4. **قبول إيران النووية:** بمعنى فشل الجهود الدبلوماسية مع فشل جدوى العقوبات الأقتصادية في حمل إيران للتراجع عن برنامجها النووي، وعدم توجيه ضربه عسكرية لها بسبب ما، سيجبر الغرب " والولايات المتحدة " إلي قبول الأمر الواقع ، والتعامل مع إيران النووية، وسيحاول الغرب ضبط هذه الدولة النووية الجديدة، إلا أن هذا الضبط سيكون صعبا، كون أن نظام الحكم في إيران ليس صديقا للغرب، علي عكس نظام الحكم في الباكستان، وفي حالة صحة هذا الأحتمال فإن الأقليم سيزداد اختلالا، وهذا ما يدفع الدول الخليجية في سباق تسلح، بل وإلي السعي للحصول علي قدرات نووية، وهذا سيستغرق وقتاً طويلاً . وطيلة هذا الوقت ستبقى المنطقة مضطربة، وذلك لعدم ثقة دول الخليج العربية بإيران.

الهوامش

1 . محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط1، 2000، ص.25

2. المصدر السابق، ص.32

3. المصدر السابق، ص.33

4. ل.أ.ح.د.محمد رضا فودة، العلاقات الإيرانية الخليجية، مركز الدراسات العربي الأوربي، العدد (3). باريس. بدون سنة، ص.15

5. المصدر السابق، ص7 .

6. المصدر السابق ، ص8 .

7. المصدر السابق ، ص16 .

8.المصدر السابق ، ص16 .

9. نعوم تشومسكي ، الهيمنة ام البقاء ، السعي الامريكي الى السيطرة على العالم ، ترجمة سامي الكعكي . دار الكتاب العربي بيروت .لبنان .سنة 2004 ، ص178 .

10.د.حميد شهاب احمد ،تداعيات الوجود العسكري الامريكي على دول الجوار العراقي . مجلة مركز الدراسات الفلسطينية . بغداد– العراق – جامعة بغداد العدد 1 سنة 2006 ،ص16 .

11. المصدر السابق ،ص16 .

12. صحيفة الحياة الدولية 2008/7/2 .

13.بول بريمر ، عام قضيته في العراق ، النضال لبناء غد مرجو . دار الكتاب العربي . بيروت .لبنان سنة 2006 ، ص62 ، 72 .

14 . صحيفة الحياة الدولية 2008/6/10 .

15 . باتريك سيل ، صحيفة الحياة الدولية 2008/6/13 .

16.المصدر السابق .

17. داود شريان ، موضوعية التقارير الامريكية ، صحيفة الحياة الدولية 2008/7/12 .

18.المصدر السابق .

19.المصدر السابق .

20. احمد الامام ، امن الخليج " التدويل" افضل من هيمنة امريكا
www.islamonline.net/arabic/politics/arabic affaire/ topic-04/2006/12/01.shtn

21.المصدر السابق .

22.المصدر السابق .

23. www.ecssr.ac.ae/cda/ar

24. www.news.bbc.com.uk/hi/arabic 28/6/2008

25.الشرقية الفضائية يوليو /تموز 2008 .